EP

UNEP/EA.5/13

Distr.: General
10 November 2020

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي، (عبر الإنترنت) 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 18/4 بشأن الصلة بين الفقر والبيئة

تقرير من المديرة التنفيذية

مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقررها 18/4 إلى المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تقوم، في نطاق برنامج العمل والميزانية القائمَين وبالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى، بتعزيز المبادرات التي تتناول الروابط بين الفقر والبيئة؛ وأن تنظر في الكيفية التي يمكن بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك من خلال مكاتبه القطرية والإقليمية، أن يسهم في القضاء على الفقر.

2- وطلبت جمعية البيئة كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تشجع، بالتعاون مع الشركاء، الابتكارات في مجال الزراعة المستدامة؛ وأن تقدم الدعم لجهود التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، والتصحر، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، والتغيرات البيئية الأخرى التي قد تسهم في النزوح البشري؛ وتقوم بتعزيز الحلول المستدامة للطاقة التي تدعم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتمكن الحصول على طاقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة، وتأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والثقافية، وتمكن النساء والشباب. ودعت الدول الأعضاء إلى الاستثمار في الممارسات المبتكرة للإدارة المستدامة للغابات بهدف حفظ النظم الإيكولوجية للغابات واستخدامها على نحو مستدام ولمنفعة الأسر المعيشية الريفية التي تعتمد على موارد الغابات في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالغابات لتوليد الدخل وتلبية احتياجاتها من الطاقة، وإلى النظر في إجراء إصلاحات في السياسات العامة تكفل للمجتمعات المحلية، التي تعيش في مناطق غنية بالمعادن والصناعات

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

الاستخراجية الأخرى وفي محيطها، أن تستفيد اجتماعياً واقتصادياً من الإنتاج المستدام بيئياً للصناعات الاستخراجية. ودعت الدول الأعضاء إلى إدراج الزراعة المستدامة والقادرة على التكيف مع المناخ داخل سياساتها وبرامجها الزراعية المحلية، وإلى دعم وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة، والممارسات المبتكرة المستدامة لتربية الأحياء المائية، والحفاظ على البيئة البحرية وإدارتها المستدامة.

3- وطُلب أيضاً إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها الخامسة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وقد أُعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 18/4

4- أتيح إحراز التقدم في تنفيذ القرار 18/4 جزئياً من خلال مشروع بعنوان "العمل المتعلق بالفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة (2018-2022)" نُفذ بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري تنفيذ المشروع، الذي بدأ تنفيذه في 1 أيلول/سبتمبر 2018، في 10 بلدان: 5 منها في منطقة أفريقيا و5 بلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ[1]. ويشمل المشروع تطوير الأدوات وتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات، والتخطيط الاستراتيجي، ورسم السياسات، ووضع الخطط الرئيسية، ودمج الفقر والبيئة في عمليات التخطيط الوطني والمحلي وعمليات الميزانيات من أجل القضاء على الفقر في البلدان الرائدة.

5- وتشمل برامج ومشاريع برنامج البيئة الأخرى التي دعمت تنفيذ تدخلات القضاء على الفقر على مستوى المجتمعات المحلية، والتي لها صلة بالقرار 18/4، ما يلي: (أ) برنامج البحار الإقليمية؛ (ب) الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية التي تتخذ من بيجين مقراً لها[2]؛ (ج) المشروع النموذجي بشأن "تحويل العمل المناخي لتمكين النساء رائدات المشاريع في قطاع الطاقة: الإضاءة والطبخ النظيف"، الذي يرعاه المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ويجري تنفيذه في جمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق.

6- وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تشجيع الابتكارات في مجال الزراعة المستدامة، بالعمل مع مختلف الشركاء على النحو المبين أدناه؛ والاستثمار في ممارسات مبتكرة للإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة والممارسات المبتكرة في تربية الأحياء المائية؛ ودعم إصلاحات السياسات العامة المتعلقة بالصناعات الاستخراجية لتعزيز الشفافية وضمان حماية المجتمعات التي تعيش في المناطق الغنية بالمعادن وفي محيطها؛ وتقديم الدعم لجهود التكيف وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، والتصحر، والكوارث الطبيعية، والتدهور البيئي، والتغيرات البيئية الأخرى التي تسهم في النزوح البشري؛ وتعزيز حلول الطاقة المستدامة، على النحو المبين أدناه.

ألف- الزراعة المستدامة

7- شجّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الشركاء، الابتكارات الزراعية، بما في ذلك أخذ الملاك الصغار من المزارعين والمزارعات بالزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وقدم الدعم لإدماج الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ في السياسات الزراعية المحلية لتحقيق أقصى قدر من الإدارة المستدامة والمنصفة للموارد.

8- وبواسطة مركز التعاون المشترك للشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية، عزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة القدرات من أجل الزراعة المستدامة في بلدان حوض نهر زامبيزي من خلال (أ) إنتاج خرائط لأراضي المحاصيل بدقة تبيين 10م بالنسبة لزامبيا وزمبابوي وموزامبيق وإتاحة مجموعات البيانات لوزارات الزراعة في كل منها؛ (ب) إجراء تدريب على التنبؤات الزراعية باستخدام سحابة رصد المحاصيل (CropWatch Cloud)، وهي منبر عالمي سحابي للرصد الزراعي، للمسؤولين في حكومة موزامبيق.

(1) بلدان منطقة أفريقيا: جمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وملاوي، وموريتانيا، وموزامبيق؛ وبلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ: إندونيسيا، وبنغلاديش، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار، ونيبال (https://pea4sdgs.org/).

(2) http://www.unep-iemp.org/.

9- وفي إطار المشروع الجامع "استراتيجيات سبل العيش المستدامة والتنمية الخضراء في المناطق الهشة بيئياً واقتصادياً"، الذي تموله الأكاديمية الصينية للعلوم، أجرت الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية التابعة لبرنامج البيئة دراسات حالات إفرادية عن سبل العيش المستدامة في المناطق الريفية مع شركاء محليين في تايلند وكمبوديا وميانمار ونيبال. ومن خلال هذه الدراسات، حُددت تدخلات خاصة بالموقع من أجل التنمية الزراعية المستدامة (مثل الزراعة العضوية، ووسم منتجات التنوع البيولوجي الزراعي ومصائد الأسماك المجتمعية) في كل بلد للحفاظ على الأنواع المستوطنة ودعم سبل العيش المحلية. واستُخلصت النتائج الرئيسية المستمدة من التجارب والدروس المستفادة في مجال الإدارة المجتمعية من أجل احتمال تكرارها/تحسينها عن طريق تقاسم المعارف وبناء القدرات والتأثير على السياسات العامة.

10- وفي سيراليون وكوت ديفوار، وتحت رعاية برنامج التنوع البيولوجي التابع لاتفاقية التعاون في حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لساحل الأطلسي في مناطق غرب ووسط وجنوب أفريقيا (اتفاقية أبيدجان)، عَمِل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المجتمعات الساحلية لوضع خطط للتكيف مع تغير المناخ وخرائط استخدام الأراضي. ونفذت تدخلات مماثلة تحت رعاية المشروع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة للعمل بشأن الفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة في بنغلاديش، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وملاوي. وتُشجَّع الإجراءات المتعلقة بالفقر والبيئة والزراعة المستدامة، بما في ذلك استخدام السماد العضوي كمصدر للأسمدة والمواد المغذية لإنتاج المحاصيل. وفي رواندا، دعم المشروع وضع خطة رئيسية وطنية لاستخدام الأراضي والتنمية من أجل النمو الأخضر والإجراءات المتعلقة بالمناخ، بينما شجع في ملاوي خطة عمل لتخفيف فقدان التربة ودعم مشاركة المرأة في ريادة المشاريع من أجل تحقيق الأمن الغذائي، مستهدفاً المزارعات صاحبات الملكيات الصغيرة. واشتركت شراكة العمل المتعلق بالفقر والبيئة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والوكالة الكورية للتعاون الدولي في مشروع "تمكين المرأة من خلال الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ" في مقاطعات ليلونغوي، وسليما، مزيمبا الشمالية في ملاوي. وحددت بدائل للمواد الكيميائية الزراعية وجرى اختبارها وتشجيعها دعماً للحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية.

11- ولتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في الصين، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مع المجتمعات الزراعية للشعوب الأصلية لإثبات جدوى التنوع البيولوجي الزراعي باعتباره آلية تكيف هامة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت شراكة العمل المتعلق بالفقر والبيئة دراسة في فييتنام عن الناتج المحلي الإجمالي للفئات الفقيرة من السكان، في إطار مشروع خدمات النظم الإيكولوجية، بدعم من صندوق البيئة العالمي.

باء- الإدارة المستدامة للغابات

12- قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع صندوق البيئة العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، بتقديم الدعم للدول الأعضاء في الاستثمار في الممارسات المبتكرة لحفظ النظم الإيكولوجية للغابات واستخدامها على نحو مستدام. وفي سيراليون وكوت ديفوار، شجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استخدام المجتمعات المحلية لموارد الغابات على نحو اقتصادي وغير استهلاكي من خلال بروتوكول كالابار التابع لاتفاقية أبيدجان والمتعلق بالإدارة المستدامة لغابات المانغروف.

13- وفي إطار اتفاقية نيروبي لحماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب المحيط الهندي، وتحديداً العنصر 2 من برنامج العمل الاستراتيجي للنظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في غرب المحيط الهندي: مشروع مواءمة السياسات والإصلاحات المؤسسية[3]، قدم برنامج البيئة الدعم لمشاركة المجتمعات الساحلية من خلال العمل على إصلاح النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف، بما في ذلك حماية الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية لتحسين مصائد الأسماك بهدف تزويد المجتمعات الساحلية بآفاق مستقبلية وسبل عيش مستدامة.

(3) العنصر 2 من المشروع هو "تقليل الإجهاد من خلال إشراك المجتمع المحلي والتمكين في إدارة الموارد المستدامة" (https://www.unenvironment.org/nairobiconvention/projects/western-indian-ocean-large-marine-ecosystems-sapphire).

14- وفي إطار مشروع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية من خلال التعاون بين بلدان الجنوب، الذي تقوده وزارة الغابات والبيئة في نيبال وتدعمه الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية، نفذت أعمال بشأن استعادة مستجمعات المياه القادرة على التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك إعادة التحريج، والحراجة الزراعية، وتثبيت ضفاف الأنهار عن طريق زراعة ما يقرب من مليون غرسة من المحاصيل الغذائية في عام 2019 في مقاطعات لامجونغ وغورخا وتاناهو في نيبال. وزرع العشب والخيزران والموز على ضفاف الأنهار المتدهورة. وإلى جانب الأشجار المثمرة ومزارع الهال وخلايا النحل وتدابير حفظ المياه، أدى تنويع المحاصيل إلى تحسين سبل عيش السكان المحليين، مما أنتج فوائد مباشرة لـ 187 من الأسر المعيشية في المجتمعات الريفية.

جيم- مصائد الأسماك المستدامة

15- بموجب اتفاقية أبيدجان واتفاقية نيروبي، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع صندوق البيئة العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، عاملين مع الدول الأعضاء على دعم وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة وحفظ البيئة البحرية وإدارتها المستدامة. واضطلع برنامج البيئة كجزء من استراتيجيته في إطار هيئة التنسيق المعنية ببحار شرق آسيا، بالعمل مع الدول الأعضاء في هذه المنطقة لتعزيز مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام. واستُحدثت مبادرة لدعم المساعدة التقنية للسندات الزرقاء، ويتوقع أن تحفز الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك التخفيف من الممارسات الضارة والمخاطر البيئية الساحلية مثل الانسكابات النفطية.

16- ومن خلال تمويل صندوق البيئة العالمي، عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة، على إشراك المجتمعات الساحلية في غرب أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي الكبرى وغرب المحيط الهندي وبحار شرق آسيا والبحر الأبيض المتوسط في حماية الشواطئ من الأنشطة المدمرة. وبدأت إندونيسيا وبنغلاديش وبنما وجامايكا وسيراليون وكينيا في تنفيذ برامج إصلاح غابات المانغروف لإثراء هذه الموائل والتخفيف من حدة الفقر بتوفير مصدر للدخل للمجتمعات المحلية. وقدم برنامج العمل المتعلق بالفقر والبيئة الدعم لبناء القدرات في مجال مصائد الأسماك المستدامة في موريتانيا، بما في ذلك التوعية بالآثار البيئية والصحية لأنشطة صيد الأسماك.

دال- الإدارة المستدامة للصناعات الاستخراجية

17- تمثل إصلاحات السياسات الرامية إلى تعزيز الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية أمراً حاسماً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل التعدين الحرفي للمعادن والأحجار الكريمة والفلزات الثمينة في أفريقيا نشاطاً غير مستدام تنفذه أساساً المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل التي تعيش في ظروف سيئة. وتشكل المخاطر الصحية المرتبطة بالزئبق المستخدم في تعدين الذهب مصدر قلق كبير، على الرغم من وعود الثراء الكبير المترتب على هذا النشاط. وتجد مخلفات المناجم (نفايات المناجم) المحملة ببقايا الزئبق السامة طريقها إلى الممرات المائية الطبيعية وسلاسل الغذاء والدورة الدموية للبشر، مما يؤثر على صحة السكان المحليين وسلامتهم.

18- وفي كينيا (منطقة ميغوري)، وموريتانيا (مناطق تاسياست وزويرات) وشمال جمهورية تنزانيا المتحدة (منطقة موانزا)، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع الحكومات المحلية، بإشراك المجتمعات المحلية المتضررة من خلال تقديم مشورة الخبراء بشأن مخاطر الزئبق في البيئة، واقترح بدائل قابلة للتطبيق. وجرت توعية عمال مناجم الذهب والنساء بالآثار البيئية والصحية لأنشطة التعدين، بما في ذلك تدمير القطع الأثرية التي تحفظ التاريخ المحلي منذ العصور الوسطى. وكان الهدف من هذا العمل هو ضمان حصول المجتمعات التي تعيش في المناطق الغنية بالمعادن وفي محيطها على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للإنتاج المستدام للصناعات الاستخراجية. وفي موزامبيق، وفي إطار العمل المتعلق بالفقر والبيئة، قدمت المساهمات التقنية أثناء المفاوضات بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الموارد المعدنية والطاقة لتنفيذ نظام لجمع 2,75 في المائة من إيرادات الصناعات الاستخراجية من الصناعة لتخصيصها لمشاريع التنمية المستدامة في المقاطعات/ المجتمعات المحلية.

هاء- العوامل البيئية التي تؤثر على الهجرة والنزوح

19- واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تلتمس المساعدة من أجل جهودها في مجال التكيف وبناء القدرة على الصمود للتصدي للآثار الضارة لتغير المناخ والتصحر والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي وغير ذلك من التغيرات البيئية التي تؤدي إلى تشريد المجتمعات البشرية. وقد أصبحت أهمية هذا الأمر حرجة مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عندما تشرد الكثير من الأسر المعيشية في المناطق الحضرية بعد فقدان الوظائف وعودة تلك الأسر لكي تلجأ إلى مجتمعاتها الريفية بحثاً عن الحياة وسبل العيش الآمنة، ولا سيما الأمن الغذائي.

20- وفي أعقاب إعصار إيداي، الذي اجتاح موزامبيق في عام 2019، وتسبب في دمار بيئي وتضررت منه أكثر الفئات ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال، قامت الشراكة الدولية لإدارة النظم الإيكولوجية التابعة لبرنامج البيئة، بالتعاون مع علماء صينيين، بإنتاج خرائط لتقييم الفيضانات واتخاذ القرارات كجزء من برنامج الإنعاش.

21- وفي الصين، نفذت الشراكة المشروع المعنون "تعزيز دخل المزارعات في تشنيغهاي وقدرتهن على الصمود في مناخ متغير"، بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الصين، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأكاديمية الصينية للعلوم، والحكومات المحلية. ويشجع المشروع على تخفيف حدة الفقر بين الفئات المستهدفة في مقاطعة تشينغهاي من خلال مساعدتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وقد تجلى نجاح المشروع في زيادة حصول المرأة على الموارد الصامدة إزاء تغير المناخ مثل التمويل والأسواق والخدمات الإرشادية، وتعزيز قدرتها على التحرك إلى المستويات الأعلى في سلاسل القيمة.

واو- الحلول المستدامة المتعلقة بالطاقة

22- عمل برنامج البيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء لمعالجة طلب جمعية البيئة بشأن تعزيز حلول الطاقة المستدامة. ويمثل الاستثمار في السياسات المتكاملة للطاقة والبيئة عاملاً أساسياً في تحسين مزيج الطاقة وتمكين النساء والشباب في المجتمعات الريفية النائية، ويشمل ذلك إدخال الطاقة الشمسية للإنارة ومضخات المياه، وتسخير الغاز الحيوي والكتلة الحيوية، وتوفير التخزين البارد للقاحات أو حفظ الأسماك في المناطق النائية.

23- وفي جيبوتي، تسخّر المجتمعات المحلية الطاقة الشمسية للإضاءة والتدفئة لدعم أعمال السياحة البيئية. وهي تستخدم كذلك الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر للاستخدام المنزلي ولتوفير الطاقة لمرافق التخزين البارد للأسماك في انتظار نقلها إلى السوق. ويمثل استخدام مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في القرى الإيكولوجية في رواندا وفي ملاوي مثالين على كيفية تسخير طاقة الشمس لتشغيل شبكات الري بالتنقيط وتحسين الأمن الغذائي، لا سيما بين النساء من مالكي المزارع الصغيرة.

24- وفي موزامبيق (مقاطعة تشونغوين، ولاية غازا) وجمهورية تنزانيا المتحدة (جزيرة كاسالازي، منطقة موانزا)، استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والسلطات المحلية، مشروع "تحويل العمل المناخي لتمكين النساء رائدات المشاريع في قطاع الطاقة" لإدخال استخدام تكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة في الإضاءة والطهي النظيف.

ثانياً- الدروس المستفادة

25- أظهرت التدخلات المذكورة أعلاه أن أهداف القضاء على الفقر وتحويل طرق الحياة وحماية كوكب الأرض يمكن أن يُسعى إلى تحقيقها في وقت واحد. ويمكن أن تساعد التحولات الاستراتيجية لصالح السياسات المناصرة للفقراء والسياسات المؤيدة للبيئة في تحقيق تحولات تعجل بالاستثمار من أجل القضاء على الفقر وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وترد فيما يلي الدروس المستفادة من تنفيذ هذا القرار:

(أ) ضاعت سنوات عديدة من الإنجازات بسبب كوفيد-19. ولذلك، يجب أن تحتل الأهداف البيئية والمتعلقة بالطبيعة مكانة مركزية في استراتيجيات الإنعاش وفي السياسة الإنمائية بصفة عامة. وأبرز الوباء أيضاً أهمية بناء حزم الإغاثة على أساس الصلة بين الفقر ورأس المال الطبيعي؛

(ب) وفي بعض الولايات القضائية قُدمت صكوك قانونية وأطر مؤسسية وتنظيمية ذات صلة لدعم سياسات مماثلة في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا. وأسفرت هذه الجهود عن استجابة مجتمعية إيجابية لتحقيق الفوائد الاقتصادية عن طريق تطبيق الأدوات والمهارات التقنية المكتسبة من خلال تدخلات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه؛

(ج) تتسم إحصاءات دليل الفقر المتعدد الأبعاد بأهمية حاسمة لوضع سياسات تخفيف حدة الفقر. وتبين تحليلات المؤشر عن الفقر الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر – التي تشمل الصحة والتعليم والإسكان والخدمات العامة والاستفادة من الموارد الطبيعية – بالنسبة للمجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء. ففي رواندا وملاوي، على سبيل المثال، كانت عملية تحليل الفقر مفيدة للغاية في رسم خرائط الموارد الطبيعية البيئية مثل الغابات الطبيعية والأراضي، وذلك من أجل تعميم السياسات في الصكوك الحكومية؛

(د) ويمثل مفهوم "الثروة الشاملة"[4] فرصة لوضع تعريف واضح للتعافي من كوفيد- 19 من حيث التنمية المستدامة واتفاق باريس وحركة "تجاوز الناتج المحلي الإجمالي". وفي العقد الماضي شهدت الثروة الشاملة كمقياس للاستدامة واللامساواة تحسناً كبيراً. وأظهر تقرير الثروات الشاملة الذي يصدر كل سنتين عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنشور البنك الدولي المعنون "الثروة المتغيرة للأمم لعام 2018" أن من الممكن تقييم التغيرات في رأس المال الطبيعي والبشري والمادي في جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل. وقد أدخل نظام الأمم المتحدة للمحاسبة البيئية والاقتصادية ونظام المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابع له تحسيناً كبيراً على قدرة برنامج البيئة على احتساب المخزونات البيئية ومساهماتها الاقتصادية. ويبين نموذج الثروة الشاملة أن الإمكانيات الاقتصادية المستقبلية تعتمد على الإدارة الحالية لجميع أشكال الثروة، بما في ذلك الصحة والمهارات البشرية، والهياكل الأساسية المادية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية (بما في ذلك نوعية الهواء، والتنوع البيولوجي، والنظم المناخية)، والثقة الاجتماعية والقوة للمجتمعات المحلية، ونوعية المؤسسات الديمقراطية. وتحدد هذه الأصول مجتمعة الثروة الشاملة للاقتصاد وتشكل اللبنات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، يمكن لإحصاءات الثروة الشاملة أن تساعد في توجيه جهود السياسات نحو تعزيز قدرة الأمم على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحديد شكل التعافي بعد كوفيد-19؛

(هـ) تمثل آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمراً حاسماً في توفير منبر للتعلم وتبادل الخبرات لبلدان الجنوب العالمية ذات الاقتصادات الضعيفة والمعرضة للضرر. وعلى سبيل المثال، يمكن للتجربة الإندونيسية في إصدار الصكوك الخضراء السيادية (السندات الإسلامية) أن تنتج دروساً مفيدة لأسواق البلديات الجديدة الراغبة في اجتذاب وتوسيع استثمار "قاعدة الهرم" على المستوى المحلي؛

(و) ويمثل التعاون والشراكة بين الوكالات مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين عاملاً أساسياً في تحقيق النواتج والنتائج عالية الأثر. وجاءت معظم التدخلات الناجحة عن طريق شراكات وكالات الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة – التي تدعمها الدول الأعضاء؛

(ز) ويمثل التعاون بين الجهات المانحة المتعددة في مجال التمويل مفتاحاً لتحقيق النتائج. فعلى سبيل المثال، عمل الاتحاد الأوروبي والسويد والنرويج والنمسا على نحو تعاوني لضمان التنفيذ السلس لمشروع العمل بشأن الفقر والبيئة من أجل أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) وبالنظر إلى أن التحديات المتعلقة بالفقر والبيئة شائعة في حالات البلدان المتعددة، فإن الآليات العالمية لتمويل البيئة وتغير المناخ تتسم بالأهمية البالغة. وقد أظهرت التدخلات من خلال برامج البحار الإقليمية بدعم من صندوق البيئة العالمي أوجه تآزر ونتائج جيدة، وذلك أساساً بسبب الهيكل القوي لصندوق البيئة العالمي، بوجود الدول الأعضاء كجهات صاحبة مصلحة.

(4) الثروة الشاملة في أي بلد هي القيمة الاجتماعية (وليس السعر بالدولار) لجميع أصوله الرأسمالية، بما في ذلك رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري ورأس المال المنتج (https://www.unenvironment.org/resources/report/inclusive-wealth-report-2018).

ثالثاً- التوصيات والإجراءات المقترح اتخاذها

26- قد تود جمعية البيئة أن تنظر في اعتماد دليل الفقر المتعدد الأبعاد كأداة للتحليلات المتعلقة بالفقر، لاستخدامه في مجالات وبلدان جديدة من أجل توفير المعلومات والإحصاءات اللازمة لدعم تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في إنهاء الفقر.

27- وقد تود الجمعية أن تنظر أيضاً في استخدام إحصاءات الثروة الشاملة لتوجيه الجهود السياساتية نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام 2030، وتشكيل التعافي بعد كوفيد-19، والتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.